دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي

د. لقمان عمر محمود النعيمي
أستاذ مساعد/ مدير مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل
Luqman_omer@yahoo.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/١/٢ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٢/٢٥

مستخلص البحث

يتناول البحث مفهوم أمن الطاقة والتحديات التي واجهت وتواجه أمن الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي بشكل اساس ودور تركيا في تامين امدادات الطاقة للاتحاد الاوروبي من مناطق انتاج الطاقة في القوقاز واسيا الوسطى والشرق الاوسط باعتبارها جسرا يربط هذه المناطق المهمة باوروبا وممرا مهما لخطوط انابيب نقل النفط والغاز من مناطق انتاج الطاقة إلى الاسواق الاوروبية، وبأسعار معقولة، مما يقلل من اعتماد الدول الاوروبية على امدادات الغاز الطبيعي من روسيا الاتحادية تقليل وبالتالي تقليل الضغوط السياسية الروسية على السياسات الاوروبية تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الاتحاد الاوروبي وروسيا الاتحادية.

الكلمات المفتاحية: تركيا وأمن الطاقة، تركيا والاتحاد الاوروبي، أمن الطاقة.

Turkey's Role in EU Energy Security

By: Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Prof. Assistant/ Director of Regional Studies Center
University of Mosul

Abstract

The research addresses the concept of "Energy Security" and the challenges that face energy security for the EU, and Turkey's role in securing the energy supplies for the EU from energy production areas in the Caucasus, Central Asia and the Middle East as a bridge connecting these important areas with Europe and as an important corridor for oil and gas pipelines transport from energy production areas to European markets, with good prices, which reduces the adoption of European countries on natural gas supplies from Russian Federation, and thus reducing the Russian political pressure on European policies toward issues of common interest between the EU and the Russian Federation.

Key words: Turkey and energy security, Turkey and EU, Energy security.

مقدمة:

تتزايد اهمية تركيا في ضوء تصاعد أهمية دورها السياسي والاقتصادي والأمني إقليميا ودوليا، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز كجسر بين الشرق والغرب، وامكانياتها البشرية والاقتصادية الكبيرة، واستقرارها السياسي الذي ترسخ خلال السنوات الماضية منذ تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ مما جعلها تحظى باحترام إقليمي ودولي كبير. ومن الادوار المهمة التي باتت تركيا تضطلع بها بشكل متزايد خلال هذه المدة المذكورة أعلاه هو دورها كموزع للطاقة ومركز مهم يربط موردي النفط والغاز في منطقة بحر قزوين واسيا الوسطى والشرق الاوسط بالاسواق الاوروبية، وهو ما جعل تركيا تحظى بأهمية بالغة لأمن الطاقة الاوروبي بوصفها بديلا استراتيجيا لنقل الطاقة من مصادرها الاصلية وشريانا مهما للطاقة الاوروبية.

يمكن لتركيا أن تساعد الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وبحر قزوين والقوقاز، ويمكن أن تضيف لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة من خلال العمل على ربط المناطق الغنية بالموارد في جوارها بأسواق الطاقة الاوروبية. إن تطور تركيا كمركز للطاقة الأوروبية يبدو طبيعياً، نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي يربط البلدان التي تزخر بنحو (٧٠%) من احتياطي النفط والغاز في العالم في الشرق والشمال والجنوب، بأحد أهم وأكبر أسواق الطاقة في الغرب.

تركيا والاتحاد الأوروبي يمكن أن يستفيدان فعلاً من العمل معا في مجال الطاقة؛ فالأخير يود ضمان طريق موثوق للإمدادات البديلة فيما تحاول تركيا تأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، والحصول على رسوم

العبور وغيرها من الأدوار ذات الصلة بالطاقة، وربما الأهم من ذلك، فرصة لتثبت للاتحاد الاوروبي أنها شريك لا غنى عنه في مجال نقل الطاقة عبر اراضيها، وفي نهاية المطاف يمكنها أن تصبح جزءاً لا غنى عنه في الاتحاد الأوروبي. ولكن حقيقة أن تركيا مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يبدو أنها تعرقل مساعي الاتحاد الأوروبي بدلا من التعاون معه في هذا المجال. وحتى لا يصبح التعاون الفني بين الطرفين في مجال الطاقة مسيسا ينبغي فصل المسألتين عن بعضهما، وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي وتركيا بحاجة إلى العمل على وضع خطة أكثر استراتيجية للتعاون في مجال الطاقة، وإلا فإن احتمالية أن تكون تركيا مركزا مهماً لعبور للطاقة قد يتعرض للضياع والزعزعة.

جاءت هيكلية البحث من مقدمة وتمهيد واربعة محاور ثم خاتمة تستخلص أهم الاستنتاجات. يتناول التمهيد تطور مفهوم أمن الطاقة، فيما يعالج المحور الاول الاتحاد الاوروبي وتحديات أمن إمدادات الطاقة، ويتناول المحور الثاني المخاطر الامنية وسياسات الاتحاد الاوروبي في مجال أمن الطاقة، أما المحور الثالث فيناقش دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي ويتناول المحور الرابع والأخير تأثير دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي في محادثات انضمامها للاتحاد الاوروبي.

اعتمد البحث على مجموعة من الدراسات والبحوث الاجنبية بشكل أساس التي تناولت ثنايا الموضوع بشكل مفصل، وأثرت البحث بمعلومات واحصاءات وتفاصيل قيمة، تم الحصول على معظمها من شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) والمكتبة الافتراضية العلمية العراقية.

مدخل: حول مفهوم أمن الطاقة

خلال عقود النمو الاقتصادي التي شهدتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية التي تلت الكساد الكبير وأعقبت الحرب العالمية الثانية، كان مفهوم "أمن الطاقة" يُعرَّف بأنه القدرة على تأمين كميات كافية من الطاقة – وبخاصة النفط – مقابل أسعار ساعدت على سد حاجات مجتمع استهلاكي متنامي الطلب ومتزايد الثراء من خلال ارتفاع متوسط دخل الفرد في بلدان أوروبا الغربية. ومع اتجاه هذا التحول شرقًا في أنماط الاستهلاك، يتوسع هذا التعريف. أما بالنسبة لحكومات الصين والهند وغيرها من الدول الأخرى الناشئة في آسيا، يَعزز أمن الطاقة من خلال التركيز على "الحصول على الطاقة" – مع ضمان الخدمات الأساسية للطاقة المواطنين كافة. فالطاقة بالنسبة لهذه الدول هي مسألة متعلقة بالبقاء وتُعدُّ مكونًا أساسيًا من مكونات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. كما يعكس مفهوم "الحصول على الطاقة" الأولوية التي يوليها مستهلكو الطاقة في آسيا للوصول الفعلي للموارد. فبدلاً من الاعتماد على وفرة السوق العالمية من النفط والغاز فقط، فإنهم أكثر احتمالية من المستهلكين الغربيين بأن يحاولوا تأمين حصص مباشرة في مرافق الإنتاج والتوريد. ويكتمل التركيز على حقوق المساهمين من خلال استراتيجية، لاسيما من جانب الصين، من أجل تنويع كل من الموردين وطرائق الحصول على الطاقة[١].

يمكن تحديد مفهوم "أمن الطاقة" من جانبي السوق اي المنتج والمستهلك. ليس هناك تعريف واحد محدد. ولأن هناك سوقا للطاقة وهناك جانبين للسوق، منتجين ومستهلكين، فإن "أمن الطاقة"، يمكن أن يعرف من

وجهة نظر كل طرف بشكل مختلف. على اية حال، ولكون الطاقة تعرف على اساس انها قضية امنية من قبل معظم البلدان المعتمدة على الطاقة المستوردة، فإن الدراسات عن "أمن الطاقة" تكاد تكون مقتصرة على الخبراء في هذه البلدان وبالتالي فإن اعطاء تعريفات عامة لـ"امن الطاقة" غالبا ما تكون متأثرة بقوة بمنظور المستهلك في تلك الدراسات.

الفكرة الأساسية لـ"أمن الطاقة" بالنسبة للمستهلكين هي إمدادات موثوق بها مع تأمين كميات كافية وبأسعار معقولة. التعريف المستخدم والأكثر شيوعا هو ما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام ٢٠٠١:

"الإمدادات للطاقة بأشكال مختلفة، وبكميات كافية، وبأسعار معقولة". وهذا يعني ضعف محدود للعراقيل العابرة أو الطويلة للإمدادات المستوردة. ويعني أيضا توافر الموارد المحلية والمستوردة لتلتقي، وبمرور الوقت، وبأسعار معقولة، مع الطلب المتزايد على الطاقة. مع ذلك فإن التحديات البيئية وتحرير التجارة ورفع القيود، والهيمنة المتزايدة لقوى السوق جميعها لها تأثيرات عميقة في أمن الطاقة[٢].

يقدم الباحثان (كاليسكي Kalicki) و(غولدوين Goldwyn) المتخصصان في أمن الطاقة تصورا مماثلا لأمن الطاقة وهو أن "أمن الطاقة هو ضمان القدرة على الوصول إلى موارد الطاقة اللازمة لمواصلة تطوير استخدامات الطاقة الوطنية. وفي إطار أكثر خصوصية، هو ضمان توفير امدادات الطاقة من النفط والغاز بأسعار معقولة وموثوقة ومتنوعة،

وكافية وبنية تحتية كافية (بالنسبة للدول الموردة) لتقديم هذه الإمدادات إلى السوق"[٣].

ومع ذلك، فإنهما يقران فيما بعد بأن المفهوم قد اكتسب بعدا أوسع. فهو بات يشمل أنواع الطاقة كلها والبنى التحتية بأكملها، بينما كان في البداية مقتصراً على تدفق النفط.

وكذلك، يعرف كوستانتيني وآخرون أمن الطاقة في ضوء الضوابط المقترحة من قبل وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency) المعروفة اختصاراً بـ(IEA) ويشيرون إلى أن أمن الطاقة يعني "توافر إمداد منتظم من الطاقة بأسعار معقولة وفي متناول الجميع". ويشير خبراء آخرون إلى أن الهدف من أمن الطاقة للمستهلكين هو "ضمان إمدادات كافية من الطاقة يمكن الاعتماد عليها بأسعار معقولة"، لكنهم يؤكدون على أنه ينبغي أن يتحقق بطريقة "لا تهدد القيم والأهداف الوطنية الكبرى"[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن أمن الطاقة يمكن أن يحلل أيضا من منظور الدول المنتجة؛ فمن وجهة نظرها الاساسية، أن أمن الطاقة للمنتج متعلق بأمن الطلب، فتأمين استمرارية الطلب على توريدات الطاقة الخاصة بهم هو هدف أساس بالنسبة لهم[٥]. ومن ناحية أخرى ، كما هو الحال بالنسبة للمستهلكين، فإن المنتجين يسعون أيضا إلى أسعار معقولة، ولكن "معقولة" في هذا المجال تتعلق بما يسمح لهم القيام باستثمارات جديدة، جنبا إلى جنب مع أسواق مضمونة[٦].

وبالتالي، وكما ذكر قبل قليل، فإن تعريفا لـ"أمن الطاقة" يحظى بإجماع واسع يصعب الحصول عليه. كما هو الحال بالنسبة للأمن بعامة، إن "أمن الطاقة" هو مفهوم متطور ومتغير أيضاً، وفقاً للتطورات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية في البيئة الدولية. على سبيل المثال، بالنسبة لروسيا، كما هو الحال بالنسبة لمنظمة أوبك، "أمن الطاقة" يعني لها أمن الطلب لصادراتها، وطالما يتم الحفاظ على استمرارية الطلب، فإن موقفها الأساسي كمورد للطاقة سيتم الحفاظ عليه ايضا. علاوة على ذلك، فإن روسيا، خصوصا، تهدف إلى ضمان سيطرة الدولة على "الموارد الاستراتيجية" وكسب الصدارة على خطوط الأنابيب وقنوات السوق من خلال شحن إمدادات الطاقة إلى السوق الدولية(٧).

من ناحية أخرى، بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فإن "أمن الطاقة" يعني أمن إمدادات طاقة موثوقة وبأسعار معقولة. ولكن حتى هاتين القوتين الكبريين لهما اعتبارات أمنية مختلفة؛ ففي حين يدور جدل كبير في أوروبا حول كيفية إدارة الاعتماد على توريدات الغاز الطبيعي، فإن الطاقة المستوردة المعتمدة بعامة هي مشكلة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة، إذ يتركز جدل كبير على كيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة(٨).

ويرى بعض خبراء الطاقة أن هناك ثلاثة مراحل تاريخية لتطور مفهوم "أمن الطاقة". وفقا لذلك، تتضمن المرحلة الأولى الحد من التعرض للاضطرابات المرتفعة بالاعتماد على النفط المستورد من الشرق الأوسط غير المستقر. على المدى الطويل، تتضمن المرحلة الثانية، توفير عرض كافي لارتفاع الطلب بأسعار معقولة، ومن ثم تفضيل شامل على نحو سلس

لأداء نظام الطاقة الدولية. والمرحلة الثالثة من مفهوم أمن الطاقة، تقليل التحديات البيئية ذات الصلة بالطاقة وأن الهدف في هذه المرحلة هو اجبار نظام الطاقة الدولية ليعمل ضمن قيود "التنمية المستدامة"[٩].

خلاصة القول أن مفهوم امن الطاقة استقر على أن "إمدادات موثوق بها، ومستمرة وبأسعار معقولة" هو التعريف الشائع لوصف جوهر أمن الطاقة، والذي هو الأنسب من وجهة نظر المستهلك. ومع ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه التعريفات لم تاخذ في الحسبان التحديات البيئية. في هذا الميدان، فإن الاتحاد الأوروبي هو الفاعل المهم الذي قد أعطى بشكل أكبر نسبيا النظر في المخاوف البيئية في تعريفات أمن الطاقة، كما سيتضح لاحقاً.

اولا: الاتحاد الاوروبي و تحديات امن امدادات الطاقة

ثمة العديد من التحديات التي واجهت وما زالت تواجه أمن الطاقة للاتحاد الاوروبي تأتي في مقدمها ضرورة انشاء سوق داخلية متكاملة للغاز الطبيعي بين دول الاتحاد، ووضع القوانين والضوابط الخاصة بها، فضلا عن المخاطر التي تواجه أمن تجهيزات الطاقة كالمخاطر السياسية والازمات الاقتصادية والعوامل الجغرافية والعمليات (الإرهابية) وغيرها من المخاطر التي تمثل تحديات جادة لأمن امدادات الطاقة بالنسبة للاتحاد الاوروبي. لذا يتركز الكلام في هذا المبحث عن أمرين رئيسين هما: السوق الداخلية للغاز الطبيعي؛ والثاني التحديات والمخاطر الأمنية في مجال الطاقة.

١.انشاء سوق داخلية متكاملة للغاز الطبيعي

مرَّ سوق الغاز الأوروبي بعملية تحرير شامل نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي بدأت تحديداً عام ١٩٩٨. وقد تم ترتيب وتقنين المنافسة عبر السوق والإشراف التنظيمي والوصول إلى طرف ثالث لشبكة الغاز من قبل الاتحاد الأوروبي مع افتتاح السوق[١٠]. مع نهاية عام ٢٠٠٤ ، تم تزويد (٧٨%) على الأقل من الغاز المستهلك في أوروبا إلى المستخدمين النهائيين الذين تمكنوا من الناحية القانونية لاختيار مزوديهم عبر شركات بيع الغاز داخل دول الاتحاد. ومع ذلك، فإن المنافسة الحقيقية قد وصلت إلى مستويات مختلفة في جميع أنحاء الدول الأعضاء في الاتحاد، وإن إنشاء سوق واحدة ما تزال واحدة من الركائز الثلاث لسياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي إلى جانب أمن الإمدادات وكفاءة استخدام الطاقة[١١].

على الرغم من حقيقة أن قطاع الغاز الأوروبي تطور في الخمسينات والستينات من القرن العشرين مع تطوير حقول النفط والغاز في إيطاليا، وبحر الشمال وهولندا، إلا أن أول توجيه للغاز في السوق الداخلية على أساس مبادئ عدم التمييز، والشفافية، والمنافسة دخل حيز التنفيذ في آب/ أغسطس ١٩٩٨[١٢].

أنتجت عملية تحرير السوق تغييرات من مثل فتح الأسواق، والوصول إلى شبكات الغاز، والتنظيم. وقد تم استبدال سوق الغاز الداخلية الأصلية الموجهة بأخرى جديدة في عام ٢٠٠٣[١٣]. ولكن سوق الغاز الأوروبي يتسم بخصائص متنافرة نظرا لإدراج أسواق الغاز الطبيعية الـ(٢٧) المختلفة لدول الأعضاء مع مستويات تنمية اقتصادية متباينة مما يجعل من الصعب خلق

فرص متكافئة. استند سوق الغاز الأوروبي على نظام خطوط الأنابيب داخل وعبر الدول الأعضاء. لكن أوروبا تحتاج أكثر من ذلك الترابط بكثير لتسهيل تجارة الغاز بين الدول الأعضاء. هذا النقص جعل دول الاتحاد معزولة في البنية التحتية للغاز وقيدت العمل التضامني. ولذلك فإن إنشاء سوق غاز داخلية متكاملة للاتحاد الأوروبي سيكون ذي أهمية قصوى لضمان أمن إمدادات الغاز داخل الاتحاد الأوروبي(١٤).

ينطوي تحرير السوق على إنشاء سياسة أمنية جديدة لمخطط التجهيز من المجهزين الرئيسين في السوق وهو سوف يلعب دورا أكبر للسوق. لكن حافز هؤلاء المجهزين في السوق للاستثمار في التأمين من المتوقع أن يكون منخفضا في المستقبل، وذلك بسبب كون الحوافز شحيحة ضمن بيئة متحررة(١٥). تبقى الحكومات الأوروبية بحاجة إلى إصدار أحكام التكلفة والمخاطر وإنشاء منظومة إطار أمني شفاف تتضمن مجموعة من المعايير والالتزامات بما في ذلك الالتزامات التي ينبغي أن توضع على اللاعبين في الأسواق المختلفة(١٦).

وفي الحقيقة حاول الاتحاد الأوروبي الاستجابة لهذا المطلب مع التوجيه بشأن اتخاذ التدابير الرامية إلى حماية أمن إمدادات الغاز الطبيعي المعتمدة في ٢٠٠٤. توجيه عام (٢٠٠٤ /٦٧) دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٦. فقد أقر انتهاج ثلاث خطوات في حال تعطلت الامدادات: أولا ، تتخذ الصناعة الداخلية في دول الاتحاد التدابير اللازمة، وإذا لم تكف هذه الخطوة للتخفيف من حدة الأزمة، فسيتم اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني. وإذا لم تكف هذه الخطوة ووصل التعطيل إلى مستوى كبير في الامدادات

(فقدان ٢٠ % على الأقل من إمدادات الغاز) فسيتم تنشيط آلية الجماعة. في تلك الحالة، يقوم فريق تنسيق الغاز[١٧] بعقد اجتماع طارئ لمناقشة الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها، ومساعدة الدول الأعضاء. الفريق يمكن، إذا لزم الأمر، أن يقترح تدابير أخرى للمجلس[١٨] .

ثمة تطور آخر مهم (من إذ تعزيز القدرة القانونية للاتحاد الأوروبي للتعامل مع أمن الإمدادات) تمثل في إضافة فصل جديد للطاقة في (معاهدة لشبونة Treaty of Lisbon)، وهي المعاهدة التي وقعها قادة دول الاتحاد الأوروبي الـ(٢٧) في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ لإصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي[١٩]. ويبرز الفصل الجديد الخاص بالطاقة (العنوانXX) أهمية وجود سياسة اتحادية، تؤكد على "روح التضامن بين الدول الأعضاء"، التي تهدف إلى تأمين الإمدادات، والأداء السليم لسوق الطاقة، وكفاءة الطاقة وربط شبكات الطاقة[٢٠]. ومع ذلك، لا تزال هناك حالة من عدم اليقين حول كيف يمكن للتضامن أن يفيد سياسة الطاقة في الاتحاد الاوروبي في مجال التطبيق والممارسة. وثمة من يقول أن المفوضية الأوروبية ستعمل على تطوير "نظام التضامن"، وسيشمل هذا النظام إنشاء خطة عمل مناسبة في حالة تعطل الامدادات بشكل جدي واستعراض عملية أمن الطاقة للدول الأعضاء[٢١].

ويبدو أن هناك نقص في الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء لتقوية سوق الطاقة في أوروبا؛ فقد تسببت الأزمة بين روسيا وأوكرانيا في بداية عام ٢٠٠٩ في انقطاع تدفق الغاز الروسي إلى أوروبا وهو ما وضع أداء نظام التضامن وموثوقية الآليات المعينة في التوجيه (٦٧) لعام ٢٠٠٤ في اختبار

حقيقي. وقد حاول فريق تنسيق الغاز تحقيق التوازن وتنسيق التدابير المتخذة من قبل الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن ردود الفعل من الدول الأعضاء تركزت في تأمين الإمدادات الخاصة بهم بدلا من النظر في التضامن مع الدول الأعضاء الأخرى[٢٢].

في اجتماعها الأمني لتواصل توريد الغاز الطبيعي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أوضحت المفوضية الأوروبية أن آلية الجماعة، المتوقعة في ظروف محددة، ليست كافية لتوفير الاستجابة في الوقت المناسب لأزمة امدادات الغاز التي تتجاوز مستوى التدابير الوطنية التي يمكن تخفيفها. وتقول الوثيقة أن توجيه (٢٠٠٤ /٦٧) ينبغي أن يركز على الآتي[٢٣]:

أ. وضع استجابة إقليمية لأزمة الإمدادات.

ب. إنشاء خطة طوارئ للاتحاد الأوروبي.

ت. تحسين الشفافية من خلال تقارير وافية عن حالة الدول الأعضاء بشأن أمن الإمدادات. وأوضحت الوثيقة بشكل خاص أن التضامن ليس جمعية خيرية. لهذا السبب، فإن آليات التعويض المناسب يجب أن تكون متقدمة. ولكن الوثيقة تركت مسألة كيف ينبغي تعويض تدابير التضامن في المناقشات في وقت لاحق. يبدو من الممكن جدا أنه بعد معاهدة لشبونة، فإن بند التضامن أرسى الأساس لتغييرات أكثر حزما في توجيه (٢٠٠٤ /٦٧) .

كان من المتوقع أن تفرز السوق المحلية للغاز المسال، سوقاً أعمق واوسع مع صفقات نقدية كبيرة لشركات بيع الغاز الكبرى في دول الاتحاد،

جنبا إلى جنب مع الخدمات المقابلة التي سيتم إنشاء مع كل منها بنية مرنة وقوية تتكيف بسرعة مع ظروف السوق الضيقة. ومع ذلك، من إذ أمن الإمدادات، فإن الفوائد المحتملة لسوق الغاز الداخلية يتم الوصول إليها من خلال بنية تحتية للغاز أكثر ترابطا. ويمكن أيضا أن يمتد هذا التكامل إلى بلدان ومناطق مثل روسيا وآسيا الوسطى، ودول الشرق الأوسط المجاورة. في هذا الميدان، وضع الاتحاد الأوروبي سياسة تسمى بالشبكات العابرة لأوروبا التي أدخلت في معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢؛ ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، تم اعتماد مبادئ توجيهية لشبكات الطاقة العابرة لأوروبا سميت بـ(محاور المشاريع ذات الأولوية) التي تعد مشاريع مهمة جدا لتشغيل سوق الطاقة الداخلية وأمن إمدادات الطاقة. هذه المشاريع، في المقابل، سيكون لها الأولوية لتلقي المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي[٢٤].

تسعى اللجنة الأوروبية إلى الحفاظ على سوق الطاقة الداخلية بوصفه المحرك الرئيس للاستثمار في شبكات الطاقة. وفي الوقت ذاته تحاول أيضا أن تجعل من استراتيجية (شبكات [نقل] الطاقة عبر أوروبا Trans Energy Networks) المعروفة اختصاراً بـ(TEN-E) آلية يمكن من خلالها أن تلعب دورا فاعلا في مشاريع ذي أهمية واضحة لأمن الطاقة الأوروبي. ومع ذلك، تحتاج الشبكات العابرة لأوروبا إلى الاعتماد على ظروف السوق أيضا. ومن ثم، فإن اقتصاديات خطوط الأنابيب من المتوقع أن تستمر في لعب دور مهم في مستقبل البنية التحتية لسوق الغاز الداخلية. وفي هذا الميدان، يمكن القول إن الأمن النسبي في الشؤون الدولية ومصير أمن الطاقة في أوروبا سيعتمد بشدة على التحالفات وعلاقات القوة القائمة

بين "الشركات الكبيرة العابرة للحدود الأوروبية" ونظرائهم في أجزاء أخرى من العالم في شمال أمريكا وروسيا[٢٥].

وفي الواقع، ينظر إلى الوجود القوي للشركات الأوروبية العابرة للحدود الوطنية في إطار إنشاء مشاريع خطوط الأنابيب عبر الحدود بأنه لا غنى عن ذلك لنجاح أي مشروع. ومع ذلك، ثمة من يقول أيضا أن التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة في نظام الطاقة في جميع أنحاء العالم يمكن أن تجعل من المستحسن أن يُعتمدَ نهجٌ أكثرَ إقليميةً، تقوده الحكومة في قضايا الطاقة، بدلا من مجرد ترك ذلك لظروف السوق وشروط الشركات الكبرى[٢٦].

إن التوقعات المستقبلية المستندة على التوازن بين العرض والطلب ينبغي أن تكون دقيقة وفي الوقت المناسب لجذب الاستثمارات اللازمة على المدى الطويل، وتقليل اضطراب وتقلبات السوق إلى أدنى حد[٢٧]. إن نقص الاستثمار يمكن أن يخلق الاحتقان وحتى الاضطراب في البنية التحتية الأساسية لنظام الغاز الطبيعي. لكن بعض الشكوك حول سياسات الحكومات في مجال الطاقة بعامة يمكن أن تؤثر في مستقبل الطلب على الغاز وتخلق مخاطر كبيرة للاستثمار في أوروبا. وفي هذا السياق اقترحت اللجنة الأوروبية عددا من المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي يمكن للاتحاد الأوروبي تعزيز نظام التضامن من خلالها، وترسيخ أمن الإمدادات في شبكة الطاقة الأوروبية باستخدام كل الأدوات المتاحة له، جنبا إلى جنب مع TEN -E [٢٨].

٢. المخاطر الامنية والتحديات الجيوسياسية في مجال الطاقة

إن المخاطر التي يواجهها الاتحاد الأوروبي تتجاوز حدود السوق الداخلية. وهذا الواقع يخلق تحديا كبيرا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إذ أن المخاطر تنتشر إلى مناطق أخرى بعيدا عن تلك التي ترتبط بالسوق الداخلية. ويمكننا تقسيم أنواع المخاطر المتصلة حول أمن إمدادات الطاقة في أوروبا إلى مخاطر جيولوجية وتقنية واقتصادية وجيوسياسية وبيئية[٢٩].

ومع ذلك، يظهر الخطر الجيوسياسي الذي يواجهه الاتحاد الأوروبي بوصفه أحد أبرز التهديدات على المصالح الأوروبية. في عام ٢٠٠٩، استهلك الاتحاد الأوروبي نحو (٤٨٤) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتم تغطية زهاء (٣٦%) من الطلب على الغاز من قبل الإنتاج المحلي[٣٠]. والباقي قد تم الوفاء به عن طريق الاستيرادات، بمعنى أن أن ثلثي احتياجات الغاز تتم تغطيتها من الخارج. عندما ننظر في أصل استيرادات الغاز نرى أن روسيا والنرويج والجزائر تمتلك أسهماً قدرها (٢٢%) و(١٩%) و(١٠%) على الترتيب في إجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي من الغاز. ولكن، الاعتماد على الاستيرادات له أنماط مختلفة في جميع أنحاء الدول الأعضاء، ويتعرض البعض منهم للمخاطر الأمنية المختلفة. على سبيل المثال، بلغاريا وسلوفاكيا تعتمدان بشكل كامل على امدادات الغاز الروسي، وهذه الدول هي التي تتأثر بشدة من جراء أي تعطل في امدادات الغاز الروسي[٣١].

وفقا للتوقعات المستقبلية، فإن تغييراً ملحوظاً في حصة الغاز الطبيعي ضمن مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي لن يحدث في المدى

المنظور، حتى الآن من المتوقع أن ينمو الطلب على الغاز الطبيعي بمقدار (٧٩) مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٣٠، مما يعني زيادة بنحو (١٦%) بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٣٠[٣٢]. والعوامل المؤدية وراء هذه الزيادة المتوقعة في الطلب على الغاز الطبيعي هي: القيود على انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون CO2، والمرحلة النووية التي أعلنت من قبل بعض الدول الأعضاء، وانبعاثات عالية من تولد مناجم الفحم، والحواجز التي تحول دون التطور السريع في توليد الطاقة المتجددة مما اضطر على ما يبدو الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد الكبير على الغاز الطبيعي[٣٣]. على جانب العرض، فإن إنتاج الغاز آخذ في الانخفاض بعد ذروته في عام ٢٠٠١ مع ٢٣٢ مليار متر مكعب ويتوقع انخفاض ما مجموعه (٥٩%) من انتاج الغاز بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٣٠[٣٤]. كل هذه التوقعات تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي سيعتمد بشكل كبير على الاستيرادات في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور. الى جانب ذلك، فإن التزامات انبعاث الغازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي سوف يحدد مستقبل ملف الطاقة للاتحاد الأوروبي كذلك[٣٥].

ويتمثل التحدي الأبرز في ضرورة تزايد استيرادات أوروبا احتياجاتها من الغاز من البلدان غير المستقرة سياسيا. بعد عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن تظهر قطر وإيران وكأنهما موردين رئيسين للغاز إلى جانب روسيا[٣٦]. ولكن اعتماد أوروبا الكبير في الوقت الحاضر على الاستيرادات الروسية من الغاز الطبيعي، يثير القلق داخل الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء. بالتأكيد هناك أسباب أخرى تثير القلق من روسيا مثل طموحاتها التوسعية

والتدخل في دول اوروبا الشرقية مثل أوكرانيا بحجة حماية الاقليات الروسية كما حصل في سيطرتها على شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ على خلفية الازمة الاوكرانية الأخيرة، ونشاطاتها في الشرق الاوسط، كل ذلك يجعل من روسيا مصدرا للقلق لدى الجميع، مما يجعل حصتها الكبيرة في تصدير الغاز إلى الاتحاد الأوروبي أمراً بالغ الخطورة ويهدد أمن الطاقة الأوروبي بشكل مباشر خاصةً إذا ما حدث أي توتر سياسي في العلاقات الروسية–الأوروبية كما حصل بعد الازمة الاوكرانية الأخيرة[٣٧].

إن السياسة الخارجية لروسيا قد تم تفسيرها في أطار سياسات الطاقة الخارجية الأمر الذي أدى إلى انعدام الثقة والقلق على الشراكة المستقبلية مع روسيا. إن استراتيجية الغاز في روسيا قد تحولت من استراتيجية سوق إقليمية إلى استراتيجية سوق عالمية واحدة، أضحت فيها المصالح القومية بدلا من المصالح الإقليمية مسألة مركزية[٣٨]. تهدف هذه الاستراتيجية الجديدة إلى تنويع منافذ التسويق عبر الدول مع إمكانية ارتفاع الطلب مثل الصين. علاوة على ذلك، تشارك روسيا في تعاون وثيق مع الدول المنتجة الأخرى داخل آسيا الوسطى والشرق الأوسط للهيمنة والسيطرة على سوق الغاز الطبيعي بشكل غير مباشر. على سبيل المثال، تحاول روسيا حبس كميات هائلة من الغاز الطبيعي من خلال عقود طويلة الأجل مع دول آسيا الوسطى من خلال تقديم دفع أسعار "أوروبية" لهم[٣٩]، بمعنى تدفع لهم سعر البيع النهائي للغاز في الاسواق الاوروبية. وبالنظر إلى أن العديد من المشاريع تعتمد على إمدادات الغاز من منتجين في آسيا الوسطى وبحر قزوين، فقد يكون هناك بعض الانعكاسات على مستقبل مشاريع خطوط

الأنابيب هذه. فضلا عن ذلك، تلعب روسيا دورا بارزا في إنشاء كارتل (تجمع) للغاز على غرار منظمة اوبك مع المنتجين الرئيسين للغاز من الشرق الأوسط (أي قطر، إيران، الجزائر) وشمال أفريقيا[٤٠] .

ثانيا: خيارات السياسات البديلة للاتحاد الاوروبي

الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لديهم البدائل المختلفة الجاهزة لمعالجة أية خروقات في أمن إمدادات الغاز. ويجعل الغاز المحلي المحدود وموارد النفط داخل الاتحاد الأوروبي يقلل من استيراد المزيد من الطاقة أمرا لا مفر منه. وعلى أية حال هناك أدوات للسياسة التي يمكن أن تستخدم في العرض والطلب. ويتم تحديد الأثر الصافي لأدوات السياسة البديلة هذه من الاتجاه طويل الأجل على كفاءة استخدام الطاقة، وأسعار النفط، والأنظمة البيئية، ومستقبل الطاقة النووية، والتطورات التكنولوجية، والتوقعات الاقتصادية في العالم. إن زيادة كفاءة استخدام الطاقة لديها امكانات للضغط على متطلبات الاستيراد. من ناحية أخرى إن تزايد استخدام موارد الطاقة البديلة مثل الطاقة المتجددة من شأنه أن يؤثر في مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي. لكن التوقعات المستقبلية للـ(٢٠) أو الـ(٤٠) سنة القادمة ستظهر فيما اذا كان النفط والغاز سوف يبقيان على أهميتهما أم تتراجع تلك الأهمية[٤١].

ولذلك، ينبغي أن يركز الاتحاد الأوروبي على اتخاذ تدابير وسياسات لتخفيف المخاطر الناشئة من امدادات الغاز بطريقة فعالة. في هذا المعنى، تشير التوقعات المستقبلية إلى أن روسيا سوف تزود الجزء الأكبر من الطلب على الغاز في الاتحاد الأوروبي في المستقبل المنظور.

وهذا يجعل من إنشاء نظام من التعاون القائم على التفاهم المتبادل أمرا لا غنى عنه. ومع ذلك، حتى يكون لروسيا سوقا محررة للغاز، وحتى تزيل الحكومة سيطرتها المباشرة على القطاع ، فإن العملية ستكون مفتوحة للصراع. ينبغي على الاتحاد الأوروبي العثور على طرائق لإجبار شركة غازبروم الروسية العملاقة إلى المزيد من المنافسة. ومن المثير للاهتمام، أنه يمكن تحقيق هذا بشكل أفضل من خلال تنويع إمدادات الغاز للاتحاد الأوروبي. وفقا لبعض الحسابات، يمكن حتى لكميات صغيرة من الغاز القادمة من مصادر مختلفة أن تحدث فرقا كبيرا بسبب انخفاض مرونة الطلب على الغاز وصافي القيمة الحالية بنسبة ١٠% في تخفيض أسعار غازبروم بسبب المنافسة التي من المتوقع أن تصل إلى ٣٠ مليار يورو سنوياً[٤٢].

إن تجارة الغاز الطبيعي المسال (***Liquefied Natural Gas*** **أو** ***LNG***)، كبديل لتجارة الغاز عبر خطوط الأنابيب، يمكن أن تقدم فرصاً مختلفة للتنويع والمرونة في نظام الغاز. وفقا لليورو غاز[٤٣]، مثلت استيرادات الغاز الطبيعي المسال حصة قدرها ١١% من إجمالي إمدادات الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يشكل الغاز الطبيعي المسال ٢٥% من إجمالي إمدادات الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل. ومع ذلك، ليس من المتوقع أن يحل الغاز الطبيعي المسال محل تجارة الغاز عبر خطوط الأنابيب. في المستقبل المنظور، سيتم استخدام الغاز الطبيعي المسال لتلبية العجز في العرض على المدى القصير. فضلاً عن ذلك، فإن الغاز الطبيعي المسال سوف يجلب المزيد من المرونة والأمان للدول الساحلية الوسطى

وشرق أوروبا الأعضاء باشتراط أن هناك ما يكفي من الترابط بين المحطات لغرض اعادته للغاز الطبيعي المسال وبينهم. وينبغي أيضا أن يوضع في الاعتبار أن مرونة الطلب للغاز الطبيعي المسال ، الذي يعني أن احدا لا يلتزم بأي سوق من خلال عقد طويل الأجل، بحكم طبيعته غير الملزمة للأسواق الأوروبية وخروجه عن سيطرة الإجراءات الإدارية(٤٤).

يسعى الاتحاد الأوروبي لإرساء الأسس لمستقبل شراكات استراتيجية مع المناطق الرئيسة المنتجة للغاز الطبيعي وبلدان المرور العابرة (على سبيل المثال، منطقة بحر قزوين والشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع روسيا). إن الممر الجنوبي للطاقة سوف يوفر إمدادات مهمة في أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي من خلال المزيد من المرونة والمنافسة. وتركيا، بوصفها دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، سوف تكون على ما يبدو لاعبا رئيسا في ذلك الممر الجنوبي .

ثالثا: دور تركيا في أمن الطاقة الاوروبي

إن الوصول إلى مصادر الامدادات المتعددة من خلال موقعها الجغرافي المتميز هو المفتاح لسياسة الطاقة. وفي هذا الميدان، فإن تركيا لديها القدرة على الاستفادة من المزايا الجغرافية. إن نقل النفط وخطوط أنابيب الغاز عبر تركيا يعزز الدور الجيوسياسي لتركيا. بعامة هذه الأنابيب تتبع الطريق بين الشرق والغرب ولكن هناك بعض الدول الاخرى تخطط لانشاء خطوط أنابيب لها في اتجاه الشمال والجنوب كذلك. ومع ذلك، ينبغي لتركيا أن توازن بعناية بين هذين المحورين. بشكل خاص، فمن الواضح أن

هناك إفراط في استبعاد ممر الشمال والجنوب تماما من تطوير ممر الطاقة بين الشرق والغرب الذي له أهمية استراتيجية رئيسة لتركيا .

منذ بداية فكرة خطوط أنابيب النفط والغاز بين آسيا الوسطى وأوروبا، كانت تركيا لاعباً فاعلا بهدف أن تصبح مركزا للطاقة يخدم كلا الجانبين. في هذا السياق، هناك مشاريع خطوط أنابيب مهمة أنجزت بالفعل بما في ذلك خط أنابيب النفط الخام باكو- تبيليسي- جيهان، وخط أنابيب الغاز جنوب القوقاز (باكو-تبليسي-أرضروم) الطبيعي وترابط تركيا واليونان. الغاز الطبيعي من أذربيجان قد تدفق إلى اليونان منذ تموز/ يوليو ٢٠٠٧ عن خط أنابيب جنوب القوقاز، عبر نظام الانتقال الرئيسي التركي الذي يربط بين تركيا واليونان .

فضلاً عن ذلك، إن تركيا تواصل مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي مما يجعل القضية شائكة. فالتأجيلات المستمرة في تجسيد مشروع نابوكو على أرض الواقع مما يسبب لتركيا انتقادا لأسباب مختلفة. أحد هذه الأسباب مرتبط بأمن تركيا نفسها لمشكلة الإمداد. في اللحظة الراهنة تركيا أكثر اعتمادا على استيراد الغاز الروسي مثل الاتحاد الأوروبي بحصة بلغت (٦٣%) من استيراداتها الخارجية من الغاز. وتعتزم تركيا تنويع استيراداتها من الغاز الطبيعي من مصادر في آسيا الوسطى والشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تعتزم تركيا تأمين أكبر قدر ممكن من الغاز من نابوكو للاستهلاك المحلي وإعادة تصدير الباقي منه إلى أوروبا. من ناحية أخرى، تتوقع تركيا بعض العوامل الخارجية الإيجابية من المشروع في مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي؛ فالاخير بحاجة الى مزيد من الغاز عبر خط أنابيب

نابوكو في محاولة لترك كميات أقل من الغاز إلى تركيا. ولذلك، ستكون المهمة صعبة لايجاد وسيلة تحترم قلق تركيا المشروع لتأمين الطاقة الخاصة كما جاء في الورقة الخضراء على شبكات الطاقة[٤٥].

١. سوق الغاز التركية

خضعت سوق الغاز التركية لإصلاحات رئيسة تدريجية بدءاً بـ(قانون سوق الغاز الطبيعي Natural Gas Market Law) المعروف اختصاراً بـ(NGML) ذي الرقم (٤٦٤٦) ودخل حيز التنفيذ في أيار/ مايو ٢٠٠١ .ويفي القانون بمتطلبات عام ٢٠٠٣ لتوجيهات الاتحاد الأوروبي للغاز[٤٦]. يستند الإطار التنظيمي لأمن الطاقة في تركيا على تقاسم المسؤوليات بين وزارة الطاقة والموارد الطبيعية مينر(MENR) وهيئة تنظيم سوق الطاقة إمرا (EMRA). تشمل مسؤوليات وزارة الطاقة والموارد الطبيعية مينر تحديد وتنفيذ أهداف سياسة الطاقة العامة في إطار التخطيط والبرمجة وتحليل احتياجات تركيا لموارد الطاقة. وقد منحت الهيئة التنظيمية صلاحيات لمراقبة وقيادة دور اللاعبين في السوق في مجال أمن الطاقة[٤٧].

ويحدد القانون أيضا التخزين كأداة رئيسة لأمن امدادات الغاز في تركيا. وتتطلب تراخيص الاستيراد الحصول على التزامات من مشغلي تخزين بشأن قدرتها على تخزين ما يعادل (١٠%) من استيراداتها السنوية من الغاز في غضون خمس سنوات . ويتطلب أيضا من تجار الجملة اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بتنظيم الاستيراد وتخزين الغاز. ومع ذلك، وبعد خمسة عشر عاما من دخول القانون حيز النفاذ، أي في العام ٢٠١٥، فإن سعة التخزين تحت الارض في تركيا ما تزال أقل من (٥%) في المئة من إجمالي

الاستهلاك السنوي، بعيدة كل البعد عن التزام (١٠%). حتى مع مشروع التخزين تحت الأرض المخطط له، يبدو من الصعب للحصول على الحد الأدنى من الالتزام بالتخزين عند اخذ تزايد الطلب على الغاز في الحسبان[٤٨].

على الرغم من حقيقة أن الغاز الطبيعي يتمتع بحصة مرتفعة نسبيا، ٥٢%، في مقدار الطاقة الكلية، إلا أن تركيا ما تزال قدراتها محدودة جدا من حيث توافر بعض أدوات المرونة الضرورية لتفادي تعطل الامدادات. ومن المحتمل أن يستمر الإنتاج المحلي في تشكيل جزء صغير من الاستهلاك الكلي ويبدو أن التخزين سيبقى أقل من (١٠%) في المستقبل المنظور. هذا يجعل من تنويع إمدادات الطاقة الشيء الأكثر أهمية بالنسبة لسياسة تركيا الأمنية. وقد دعمت حكومة حزب العدالة والتنمية تنويع موارد الطاقة على حد سواء وموارد الغاز من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة المتجددة، واستخدام الفحم النووي والمحلي[٤٩].

وترى تركيا أن تطوير مزيد من خطوط أنابيب نقل النفط والغاز المار عبر أراضيها واحدة من الركائز الأساسية لسياسة الطاقة. وتتوقع الحكومة التركية الحصول على فائدتين من ذلك: تتمثل الأولى في القدرة على تعزيز أمن إمدادات الغاز بحكم وجود كميات أكبر من الغاز تتحرك عبر التراب الوطني، والثاني في إمكانية إنشاء مركز سوق الغاز التركي، والمساهمة أكثر في سوق الغاز المسال[٥٠]. ومع ذلك، ليس بالضرورة ان تكون كل خطوط الأنابيب التي تمر عبر البر الرئيس لتركيا أن تسهم في أمن الإمدادات بالطريقة نفسها. إن (خط أنابيب بلو ستريم Blu Stream

pipeline) او (التيار الأزرق) الرابط بين روسيا وتركيا (والذي يعبر مباشرة تحت البحر الأسود) ساعد في تخفيف اعتماد العبور البري للطاقة عبر الأراضي التركية. من ناحية أخرى، تم انتقاد خط أنابيب بلو ستريم بشكل كبير من الناحية الاستراتيجية. وقد زاد من اعتماد تركيا على الغاز الروسي إلى حد كبير منذ بناء خط الانابيب[٥١] .

ويعتقد البعض أن التيار الأزرق يمنع تركيا من اتباع سياسات الطاقة المستقلة، ويمكن أن تسمح لروسيا بإحباط استراتيجيات التنويع للاتحاد الأوروبي التي تنخرط فيها تركيا[٥٢].

إن مشروع خط أنابيب نابوكو ومشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الرابط بين تركيا واليونان وإيطاليا (Italy-Turkey-Greece Interconnection) المعروف اختصاراً بـ(ITGI) هي الركائز المهمة لاستراتيجية انشاء مركز للطاقة في تركيا. يهدف (ITGI) لربط تركيا باليونان ثم إيطاليا. في عام ٢٠٠٣، وقعت حكومتا تركيا واليونان اتفاقية دولية للمرحلة الأولى من المشروع ، تبعها اتفاق في عام ٢٠٠٥ بين اليونان وإيطاليا. وتم التوقيع على الاتفاق الثلاثي (IGA) بين تركيا واليونان وإيطاليا في تموز/ يوليو ٢٠٠٧ الذي حدد الإطار التجاري والقانوني العام لتجارة وعبور الغاز لـ(ITGI). وقد وصل حجم الغاز المزود من خلال (ITGI) إلى نحو (١٢) مليار متر مكعب سنوياً في عام ٢٠١٣، (٨) مليار متر مكعب موردة الى ايطاليا والباقي الى اليونان. انتهت المرحلة الأولى من خط أنابيب، الموصل بين تركيا واليونان، ربط اراجابي (Karacabey) في تركيا بالمنطقة اليونانية (كوموتيني) في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧.

بلغت قدرة النقل الأولي (٣) مليار متر مكعب سنويا[٥٣]. ولكن في هذه المرحلة، يمكن التعبير بأن (ITGI) ونابوكو مرتبطان ارتباطا وثيقا بعضهما ببعض وتجسيد كل واحد منهما سيكون له تداعيات على الآخر نظرا لمحدودية توافر الغاز للنقل على الأقل في المدى المتوسط[٥٤].

فضلا عن هذين المشروعين من خطوط الأنابيب المتوجهين إلى أوروبا، هناك مشاريع خطوط أنابيب أخرى التي يمكن عدها خطوط أنابيب للتغذية. إن التوسع في خط أنابيب جنوب القوقاز (الذي يجلب الغاز من حقل غاز الشاه البحري في أذربيجان على بحر قزوين إلى تركيا) زاد من القدرات في بداية انشائه من (٧.٨ مليار متر مكعب/ سنويا) إلى ٢٥ مليار متر مكعب عام ٢٠١٦. وتم ربط هذا الخط بتطوير المرحلة الثانية من شاه دنيز، التي أنجزت بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧. إن خط أنابيب جنوب القوقاز سيكون على الأرجح القناة الرئيسة لغاز بحر قزوين لتسليمه إلى جورجيا وتركيا، ومن خلال تركيا إلى الأسواق في أوروبا[٥٥]. فضلاً عن ذلك، إذا تم بناء الرابط العابر لبحر قزوين بين تركمانستان وأذربيجان، فإن ممر الغاز بين أذربيجان وجورجيا وتركيا سوف يكون أكثر قوة. ويمكن أن يزود محور الطاقة هذا من قبل منتجي الغاز المحتملة الآخرين مثل إيران والعراق ومصر[٥٦].

إن دور تركيا الناقل للطاقة بين الموردين في بحر قزوين والشرق الأوسط والمستوردين في أوروبا يقدم أيضا فرصا لتركيا من خلال زيادة تنويع الإمدادات. باستثناء الغاز الطبيعي المسال، تستخدم تركيا (١٠) مليار متر مكعب في خط أنابيب الغاز بين تبريز في ايران وأرضروم في تركيا

ابتداءاً من عام ٢٠٠١، وخط أنابيب جنوبي القوقاز لاستيراد الغاز ابتداءاً من عام ٢٠٠٧. هذان الأنبوبان يزودان ما يقرب من (٣٠%) من إجمالي الاستيرادات في عام ٢٠٠٩ . إيران هي المورد المحتمل الرائد التي تمتلك احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي. ولكن هناك شكوكاً بشأن قدرتها على رفع طاقتها الإنتاجية للتصدير في المدى القصير والمتوسط[٥٧].

شهدت تركيا اضطرابات دورية في تدفق الغاز من إيران وتبين ضيق التوازن بين العرض والطلب الايراني خاصة في فصل الشتاء البارد .تركيا هي أيضا نشطة في العراق الذي وقع اتفاقية إطار معها في عام ١٩٩٦ في أنقرة لتسليم ١٠ مليار متر مكعب سنويا من الغاز إلى تركيا. ويشار إلى أن الغاز العراقي سيكون أكثر تنافسية، من إذ التكلفة، مقارنة بالغاز من اللاعبين التقليديين مثل أذربيجان، وتركمانستان، وإيران، وروسيا[٥٨]. ولكن عدم الاستقرار السياسي في هذه المنطقة، الناجم عن الحرب في العراق والمواجهة السياسية بين الولايات المتحدة وإيران جعل من الاعتماد على هذين البلدين هش جدا. وفي المقابل تشكل آسيا الوسطى، وأذربيجان على وجه التحديد مع بنيتها التحتية الحالية، موقعا مواتيا للغاية لتركيا لتنويع امدادات الغاز.

تركيا لديها علاقات وثيقة وإطار تعاون مع أذربيجان والطاقة ليست خارجة من ذلك. عقد الغاز طويل الأمد مع أذربيجان المبرم في ٢٠٠١ جعل من الممكن إعادة تصدير الغاز إلى بلدان ثالثة. وقد استند تصدير الغاز من تركيا إلى اليونان على ذلك العقد. ولكن، نظرا لحقيقة أن غاز شاه دنيز الأذربيجاني في المرحلة الثانية تم النظر عليه كمغذي لنابوكو وحتى لـ

ITGI، لذلك فإن إيجاد التوازن بين مصالح جميع الاطراف يشكل تحديا حقيقيا لسياسة الطاقة في تركيا[٥٩]. تختلف الافتراضات حول الأحجام المتوقعة للتصدير من شاه دنيز الثاني، ولكن أفضل تقدير يمكن أن يصل في نهاية المطاف إلى حجم إضافي يبلغ نحو (٩-١٢) مليار متر مكعب سنويا. تركيا ستكون مطالبة بتأمين ما لا يقل عن (٦) مليار متر مكعب من الغاز الأذربيجاني سنويا[٦٠].

مع الغاز الاذربيجاني أو بدونه، فإن استيراد تركيا للغاز الطبيعي من روسيا لن ينخفض أقل من (٤٠%) حتى عام ٢٠١٨. وبعد ذلك سوف تعتمد على عقود الغاز الجديدة، وأهداف التنويع والطلب المحلي. ومن هذا المنطلق، فإن تركيز السياسة على تقليص حصة الغاز في استهلاك الطاقة الأولية ستكون بحاجة إلى أن تكون معتمدة جنبا إلى جنب مع سياسات التنويع[٦١].

٢. دور تركيا كموزع للطاقة

تركيا لديها طموحات لتصبح مركزا رئيسا للطاقة الأوراسية. إن اتصالات أفضل مع البلدان الموردة ومستهلكي الطاقة سوف لن تزيد مكانة تركيا الجيوسياسية حسب، بل إنها ستجلب معها أيضا تجارة مربحة، في شكل رسوم العبور أو من خلال مصاف جديدة، ومحطات للغاز الطبيعي المسال ومرافق تجارية. وأنها يمكن أن تجعل من السهل بالنسبة لتركيا تنويع إمدادات الطاقة الخاصة بها وإعادة تصدير أي فائض للغاز قد يكون لديها. في نواح كثيرة، تركيا تؤدي دورا فاعلا كمركز للطاقة وموزع لها. وهي تفعل

ذلك من خلال مضيق البسفور وخلال عدة خطوط أنابيب جديدة التي تصل الى روسيا وبحر قزوين[٦٢].

كل عام ، تمر حوالي ١٠،٠٠٠ ناقلة عبر مضيق البوسفور، الذي يربط البحر الأسود مع البحر الأبيض المتوسط. وحاليا ينمو المرور بسرعة وتشغل المجاري المائية عبر المضيق كل ٢٠ دقيقة طوال اليوم[٦٣]. وعلى الرغم من أن تركيا أنفقت المليارات على تنظيم الملاحة بالتكنولوجيا العالية ومزايا السلامة الأخرى، إلا أن خبراء البحرية يقولون أنه ليست سوى مسألة وقت قبل أن تسكب إحدى الناقلات البضائع السامة مما قد يسبب كارثة بيئية وبشرية كبيرة لملايين السكان في اسطنبول، وقلق كبير لشركات النقل التي قد تنفق عشرات الآلاف من الدولارات لكل يوم لأحد معابر ناقلاتهم اذا تأخر[٦٤].

وتبحث تركيا ودول البحر الأسود الأخرى في عدد من الخيارات الالتفافية تتضمن انشاء خطوط انابيب جديدة، واحد منها فقط قيد الدراسة بشكل جدي وهو–خط أنابيب مدعوم من روسيا من ميناء بلغاريا على البحر الأسود إلى ميناء بورغاس اليونانية الكسندروبولي. تركيا تفرض فقط رسوماً محدودة جدا على الناقلات العابرة لمضيق البسفور حتى لا يكون هناك حافز كبير لشركات النفط على الاستثمار في خطوط الأنابيب الالتفافية. ومع ذلك ، تركيا لديها القدرة على أن تصبح محورا هاما لنقل النفط والغاز من خلال خطوط الأنابيب الموجودة وهي[٦٥] :

أ . **خط أنابيب التيار الأزرق (بلو ستريم Blue Stream) للغاز الروسي:**

إن خط أنابيب الغاز "التيار الأزرق" أو "بلو ستريم" يمتد من روسيا على طول الجزء السفلي من البحر الأسود ويصل إلى ميناء سامسون التركي بطول ١٢١٣ كم. افتتح في عام ٢٠٠٣ ، وصلت سعة بلو ستريم إلى ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز في عام ٢٠٠٧ ، وإلى قدرته الكاملة بسعة ١٦ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٠ والى ٢٦,٦٢ عام ٢٠١٣ [٦٦]. كانت روسيا قد استكشفت خيار مضاعفة قدرة التيار الأزرق إلى ٣٢ مليار متر مكعب في السنة، بهدف بيع الغاز إلى أوروبا – وربما إحباط خط أنابيب نابوكو الذي يريد من خلاله الأوروبيون استيراد غاز بحر قزوين وآسيا الوسطى وربما يوم واحد دون عبور الغاز الايراني الأراضي الروسية.

خارطة (١) خط أنابيب التيار الازرق "بلو ستريم"

– **“ Blue Stream gas pipeline suspended till July 6 ,”Caspian Barrel, 4/07/2014**:
caspianbarrel.org/az/2014/07/blue-stream-gas-pipeline-suspended-till-july-6_/

ب. خط أنابيب باكو تبليسي جيهان (BTC) :

ارتفعت مكانة تركيا كمركز للطاقة بشكل كبير مع افتتاح خط أنابيب باكو تبليسي جيهان للنفط في أيار/ مايو ٢٠٠٦. يبلغ طوله (١,٧٦٨) كم ابتداءا من ميناء (سانكاجال Sangachal) قرب باكو في أذربيجان على بحر قزوين وحتى ميناء جيهان التركي[٦٧]. ضغطت الولايات المتحدة بشكل كبير من أجل اقامة هذا الخط بوصفه أول خط أنابيب صمم خصيصا لتصدير نفط بحر قزوين دون المرور عبر روسيا. خط أنابيب باكو تبليسي جيهان يمكنه أن ينقل مليون برميل من النفط يوميا من أذربيجان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي. جنبا إلى جنب مع خط أنابيب باكو تبليسي جيهان يعمل خط أنابيب باكو تبليسي أرضروم (أو جنوب القوقاز) للغاز عبر تركيا التي تستورد الغاز من أذربيجان.

خارطة (٢) خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان للغاز الطبيعي

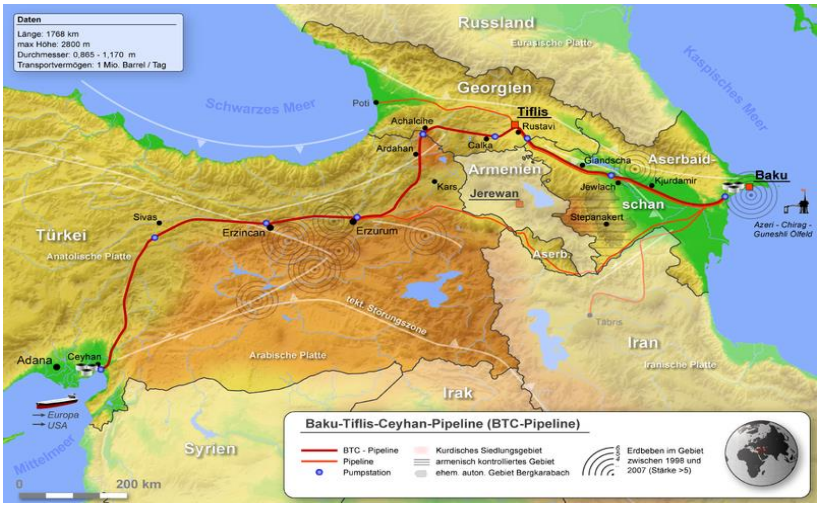

– **"Baku-Tbilisi-Ceyhan Oil Pipeline", Adnantuncel:**
http://adnantuncel.com/pipeline.html

ج. **خط الانابيب الواصل إلى اليونان** : أنجز مؤخرا بين تركيا واليونان لأول مرة يسمح بإيصال غاز بحر قزوين إلى أوروبا دون عبور الأراضي الروسية. هذا الخط في شكله الحالي، ينقل كميات محدودة من الغاز. ولكن هناك خطط طموحة لربطه بخط تحت سطح البحر اليوناني الإيطالي طرحت لتعزيز قدراتها.

د. **ربط إيران والعراق** : تركيا لديها أيضا خطوط أنابيب أصغر لاستيراد النفط من العراق والغاز من إيران، رغم أن كليهما قد استخدم بشكل متقطع في السنوات الأخيرة. وكميات محدودة من الغاز تأتي من الجزائر ونيجيريا من خلال محطة للغاز الطبيعي المسال في ساحل تركيا على البحر المتوسط. وتريد تركيا أن تضيف مصر إلى قائمة موردي الغاز، على الرغم من أنه ليس من الواضح بعد ما إذا كان هذا ذا جدوى من الناحية التجارية. إذا كانت جميع خطوط أنابيب النفط والغاز التي هي حاليا تحت قيد الانشاء، فأن تركيا تسهم بنحو(١٠%) من صادرات النفط العالمية وما يصل الى (١٥%) من الولادات العالمية خط أنابيب الغاز المار عبر اراضيها[٦٨].

مشاريع أخرى لنقل الغاز الطبيعي

١. **خط أنابيب باكو–تبليسي–أرضروم (*Baku-Tbilisi-Erzurum (BTE) Natural Gas Pipeline*)**

الخط الثاني لنقل الغاز الطبيعي من منطقة القوقاز وبحر قزوين شرق تركيا هو خط أنابيب باكو–تبليسي–أرضروم المعروف اختصاراً بـ(BTE) الذي دخل حيز التشغيل الفعلي ابتداءاً من ٣ تموز/ يوليو

٢٠٠٧. وقد صمم هذا الخط لنقل الغاز الطبيعي من حقل شاه دنيز في قطاع أذربيجان على بحر قزوين، عبر جورجيا إلى تركيا، وتصل قدرة هذا الخط على تصدير (٦,٦) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً طبقا للاتفاقية بين تركيا وأذربيجان في المرحلة الأولى من حقل شاه دنيز. أما المرحلة الثانية فقد تم التوصل إلى تفاهم مشترك بين الأطراف في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ في اسطنبول حول الغاز الطبيعي الأذربيجاني المصدر إلى تركيا والغاز الطبيعي الأذربيجاني المصدر إلى أوروبا عبر تركيا، وأيضا فيما يتعلق بتعريفات العبور والسعر[٦٩].

فضلاً عن ذلك، فإن نقل مصادر الغاز الطبيعي من بحر قزوين عبر خطوط أنابيب متعددة إلى أوروبا من خلال هكذا مشاريع كشبكة مترابطة من خطوط أنابيب الغاز عبر تركيا واليونان وإيطاليا ضمن ممر الغاز الجنوبي سوف يشكل مكوناً أساسياً لتنويع طاقة أوروبا، وبالتالي محاولة تقليل الاعتماد على الغاز الروسي. وتركيا بطبيعة الحال تدعم جميع مشاريع نقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين عبر ممر الغاز الجنوبي داخل أراضيها.

إن اندماج شبكة تركيا لنقل الطاقة مع تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي قد تم إدراجه في خاتمة الاتفاقية الموقعة بين حكومتي تركيا واليونان في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، واتفاقية البيع والشراء بين شركة (بوتاش BOTAS) التركية وشركة (ديبا DEPA) اليونانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. أما الاتفاقية الثلاثية بين حكومات تركيا واليونان وإيطاليا فقد تم التوقيع عليها في روما في ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٧. الاتفاقية الثنائية مع

اليونان دخلت حيز التنفيذ في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، بعد مراسم التنصيب التي أقيمت في مدينة (إبسالا Ipsala) اليونانية بمشاركة رئيسا وزراء البلدين. فضلاً عن ذلك، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركة بوتاش التركية وديبا اليونانية وأديسون الايطالية فيما يتعلق بمشروع ترابط تركيا–اليونان–إيطاليا المعروف اختصاراً بـ(ITGI) في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ في اسطنبول، الذي سيربط دول الاتحاد الأوروبي اليونان وإيطاليا عبر تركيا بمصادر الغاز في بحر قزوين وشرق المتوسط.

أن مشاريع ممر الغاز الجنوبي هي المفتاح الرئيس للتسليم المستقبلي للغاز الطبيعي من أذربيجان وتركمانستان. وقد توصلت تركيا وأذربيجان إلى اتفاق فيما يخص شراء وبيع (٦) مليار متر مكعب سنويا ونقله عبر تركيا إلى الأسواق الأوروبية، و(١٠) مليار متر مكعب سنويا في المرحلة الثانية للغاز الطبيعي في حقل شاه دنيز. وتم التوقيع على الاتفاقية بين حكومتي تركيا وأذربيجان فضلا عن عقود عدة بين شركة بوتاش والكونسورتيوم في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١[٧٠].

وقد حققت أذربيجان من خلال التوقيع على هذه الاتفاقيات مكاسب عدة منها حق عبور (١٠) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال شبكة غاز تركيا الوطنية إلى الاسواق العالمية والفرصة لبدء المفاوضات حول امكانية إنشاء خط أنابيب جديد اطلق عليه (ستاند ألون Standalone) يمر خلال تركيا أيضاً. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بهذا المجال بين تركيا وأذربيجان في أنقرة في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ وسمي بـ(مشروع خط أنابيب عبر الأناضول Trans-Anatolian

Pipeline Project) المعروف اختصاراً بـ(TANAP)، أما الاتفاقية حول هذا المشروع بصيغتها النهائية فقد تم التوقيع عليها بين البلدين في حزيران/ يونيو ٢٠١٢[٧١].

خارطة (٣)

خط أنابيب باكو–تبليسي–ارضروم (BTE) لنقل الغاز الطبيعي

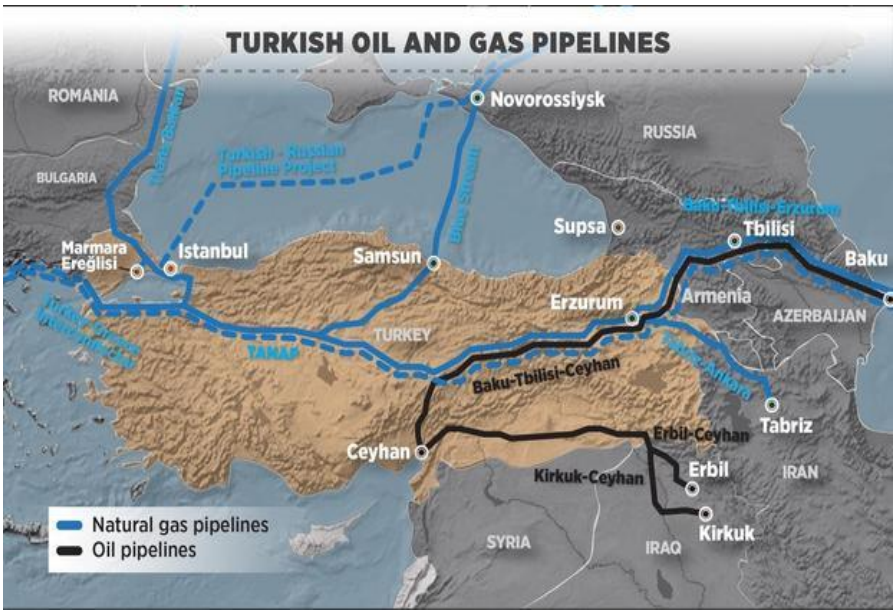

المصدر:

-Is a rising Iran an economic opportunity or risk for Turkey?", Middle East Eye, (no date):
-http://www.middleeasteye.net/news/analysis-rising-iran-economic-opportunity-or-risk-turkey-537731035

٢. خط أنابيب نابوكو

بدأت فكرة المشروع في بداية عام ٢٠٠٢ حينما وقع بروتوكول للاشتراك في المشروع بين كونسورتيوم من شركة (أو إم فيOMV) غاز النمساوية و(بوتاش BOTAS) التركية و(إم أو إلOML) المجرية و(ترانس TRANS) غاز الرومانية و(بلغارغاز BULGAR GAS) البلغارية، وكان المشروع يهدف إلى ربط احتياطيات الغاز في آسيا الوسطى عبر بحر قزوين بأوروبا من خلال خط أنابيب يعبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم إلى النمسا، دون المرور بروسيا، أي أن مشروع "نابوكو" كان مخططا له أنه بإمكانه في نهاية الأمر أن يوصل الغاز الطبيعي مباشرة من وسط آسيا إلى وسط أوروبا، من دون أن يعبر روسيا، وبحسب دراسات المشروع في بداياته فهو يعتمد أساساً على تصدير الغاز الطبيعي من المزود الرئيس تركمانستان، التي تملك رابع أكبر احتياطي غاز في العالم من خلال تمرير خط أنابيب عبر حوض قزوين يحمل غاز تركمانستان إلى أذربيجان دون المرور بالأراضي الروسية، ومنها إلى أرضروم في تركيا ثم سيمر ثلثا خط الأنابيب عبر أراضي تركيا ومن ثم يعبر بلغاريا ورومانيا ثم المجر إلى منتهاه في محطة تجميع ضخمة في مدينة (Baumgarten an der March) في النمسا، ويبلغ طول الأنبوب ٢٠٥٠ ميلا أو ٣٣٠٠ كيلو متراً [٧٢].

في إطار استراتيجيتها المشتركة مع الاتحاد الأوروبي للسيطرة على تجارة الغاز العالمية، وإمداد الحليف الاوروبي بتلك المادة التي أصبحت بديلا رئيساً للبترول وتداعياته البيئية، قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع شركائها في حلف الناتو بوضع استراتيجية جيوسياسية لاستيعاب جمهوريات آسيا الوسطى في الفلك الغربي، وشراء الغاز منها عبر خط أنابيب "نابوكو" العابر للقارات لنقل الغاز من أواسط آسيا إلى أوروبا متفاديا المرور عبر الأراضي

الروسية الامر الذي من شانه تقليص الاعتماد الأوروبي على امدادات الغاز الروسية(٧٣).

لذلك حاولت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دعم إنشاء هذا المشروع بهدف تقليل الهيمنة الروسية على سوق الطاقة العالمية، وبالتالي استغلال ذلك لاغراض سياسية. بدأ إنشاء هذا المشروع رسميا في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، بعدما أبرمت تركيا ودول في الاتحاد الأوروبي اتفاقا لإجازة مشروع خط أنابيب (نابوكو) الذي سيمد أوروبا بالغاز من آسيا والوسطى والشرق الأوسط عبر تركيا نتيجة لجهد من هذا القبيل. ومن شأن هذا الاتفاق أن يخفض الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي(٧٤). يهدف هذا الخط الذي يبدأ من شرق الأناضول، إلى نقل الغاز الطبيعي الإيراني من القوقاز إلى النمسا، وذلك من خلال تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر. وعلى الرغم من ان الحظر الذي يطبق على ايران من جانب الغرب يخلق بعض المشاكل بالنسبة لمستقبل هذا الخط، فلا يزال خط أنابيب "نابوكو" مشروعاً بديلاً قيماً للولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بهدف التنويع في تلبية الاحتياجات من الطاقة(٧٥).

بلغت كلفة المشروع التقديرية (٧,٩) مليار يورو (١١ مليار دولار) من شأنه أن ينقل الغاز من بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط عبر خط الأنابيب بداية من عام ٢٠١٤(٧٦).

ومع هذه الجهود الغربية، فقد وجدت روسيا وسائل أخرى للعب بشكل أفضل في لعبة الطاقة الكبرى. وفي هذا المجال اقترحت روسيا إنشاء خط أنابيب جديد أطلقت عليه "ساوث ستريم"، لنقل الغاز الطبيعي لتقوية موقفها في استراتيجيات نقل الطاقة. ويفترض أن يقوم "ساوث ستريم" بنقل ثلاثة وستين مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا سنويا، عبر البحر الأسود. ومن المثير للاهتمام، أن روسيا اقترحت على تركيا إنشاء هذه

الخط الجديد أثناء زيارة الرئيس بوتين لتركيا في ٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، أي بعد وقت قصير من بداية الإعلان عن إنشاء خط أنابيب "نابوكو"، في محاولة روسية لقطع الطريق أمام إنشاء هذا الخط. ومن المقرر أن يمر خط أنابيب "ساوث ستريم" من المياه الإقليمية التركية في البحر الأسود، بدلاً من الأوكرانية، ويضمن بالتالي توزيع الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا(٧٧).

وعلى الرغم من موافقة تركيا المبدئية على إنشاء خط أنابيب "ساوث ستريم"، إلا أن هذه المسألة واجهت صعوبات لم يستطع البلدان حلها؛ فقد توقعت روسيا الحصول على سماح رسمي من تركيا للبدء بإنشاء هذا المشروع، فيما طالبت تركيا روسيا إجراء مسح بيئي وزلزالي مسبق في المنطقة المراد إنشاء المشروع فيها قبل البدء بإنشائه. ولم يتم حل المسألة لحد الآن(٧٨).

وأدت زيادة استهلاك الغاز الطبيعي من روسيا بالتزامن مع ارتفاع أسعار الطاقة إلى وضع تركيا في موقف صعب، ظهر بشكل خلل بالميزان التجاري. وعلى الرغم من أن هذه القضية لم تثر حتى الآن، فإن بعض الخبراء يدّعون أن اعتماد تركيا المفرط على الغاز الطبيعي الروسي قد يسبب تأثيراً متنامياً على السياسة التركية مستقبلاً. يقلق هذا الأمر السياسيين، بالنظر إلى المشاعر المعادية لروسيا في المجتمع التركي.

في إطار التنسيق التركي الاوروبي في مجال الطاقة، اجتمع وزير شؤون الاتحاد الأوروبي وكبير المفاوضين الأتراك "أكمان باغيش Bağış Egemen " وزير الطاقة والموارد الطبيعية "تانر يلدز Yıldız Taner" مع المفوضين الأوروبيين "ستيفان فول Füle Stefan" و"غونتر اوتينجر Günther Oettinger" في اسطنبول ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٢ لتعزيز علاقات الطاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في إطار جدول أعمال مشترك.

ونتيجة لهذا الاجتماع، تم تشكيل فريق عمل كخطوة نحو إعداد خارطة طريق من شأنها أن تسهم في تعزيز التعاون بين الطرفين في قطاع الطاقة. وفي ٣٠ آذار/ مارس، عقد الاجتماع الأول للفريق العامل للطاقة في بروكسل. وعقد الاجتماع الثاني في ١٩ نيسان/ أبريل في اسطنبول، وقدم كلا الطرفين معلومات متعمقة بشأن بنود جدول الأعمال التي أنشئت وأعدت نص مسودة اعلنت في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ في شتوتغارت في اجتماع المسؤولين الاتراك والاوروبيين. ومن المؤمل أن ينجز مشروع خط أنابيب نابوكو خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠[٧٩].

خارطة (٤) خط أنابيب نابوكو باللون الاحمر قيد الإنشاء

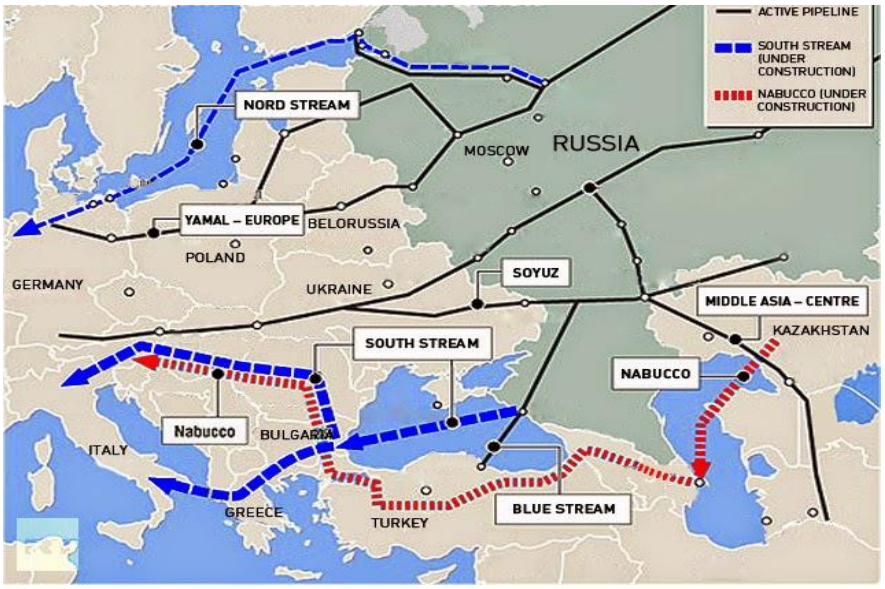

"Russian and Eurasian gas pipelines to Europe: Nord and South Stream", Ponto Aporto 6/12/2014

- **http://pontoaporto.blogspot.com/2014/10/russian-and-eurasian-gas-pipelines-to.html**

رابعا: دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي وتأثيره في محادثات الانضمام

إن المعارضة لعضوية تركيا تعتمد على الخلافات الدينية والثقافية، والشكوك حول الديمقراطية وسيادة القانون، وقدرة الاتحاد الأوروبي على استيعاب الأعضاء الجدد، وصعوبات دمج دولة كبيرة مثل تركيا في الهيكلية الوطنية للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، هناك أيضا حجج قوية لصالح منظور عضوية تركيا.

من بين أمور أخرى، يعد البعد الاقتصادي جزءاً مهماً من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. دوائر الأعمال مقتنعة بقوة بأن انضمام تركيا سيخلق وضعا مربحاً للجانبين على حد سواء(٨٠). من جهتها تتوقع تركيا أن عضوية الاتحاد الأوروبي سوف تكون حافزا لإجراء إصلاحات ديمقراطية في البلاد، وسيستفاد الاتحاد الأوروبي من نفوذ تركيا في المنطقة على نطاق أوسع من البلقان إلى آسيا الوسطى والشرق الأوسط. في هذا السياق يبدو الأمن واحدا من الأبعاد الأساسية لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. في حقبة ما بعد الحرب الباردة، تعرض أمن أوروبا للتهديد من قبل الكثير من الامور مثل أسلحة الدمار الشامل، و(الإرهاب)، والعنف الديموغرافي والهجرة والجريمة المنظمة تنبع كلها من المحيط الجنوبي والشرقي لأوروبا. علاوة على ذلك إن أمن إمدادات الطاقة من شأنه أن يصيغ جزءا آخر من هذا التصور الأمني. تركيا يمكن أن تلعب دورا حيويا باعتبارها عامل استقرار في منطقتها من خلال التحكم في تيار موثوق من موارد الطاقة إلى أوروبا(٨١).

إن اندماج سوق الغاز التركية بالاتحاد الأوروبي سيكون بندا آخر في جدول أعمال مفاوضات الانضمام. تتوقع تركيا أن يساعد تعاونها في مجال الطاقة مع الاتحاد الأوروبي في مفاوضات الانضمام. ويبدو مشروع نابوكو جزءاً رئيساً من هذه الاستراتيجية. تركيا لم تفصح عن هذه الاستراتيجية في التصريحات الحكومية أو حتى في المفاوضات بشأن مشروع نابوكو نفسه. ولكن مواقف تركيا تشير بشكل واضح أن تعاونها مع الاتحاد الاوروبي في مجال الطاقة يمكن أن يتأثر بمواقف بعض الدول الاعضاء من مسألة الانضمام او مسائل أخرى ذات حساسية بالغة بالنسبة لتركيا. على سبيل المثال تم حجب مشاركة شركة GDF الفرنسية في مشروع نابوكو من قبل تركيا على خلفية موافقة فرنسا على مشروع قانون الاعتراف بمزاعم الإبادة الجماعية للأرمن(٨٢).

في السياق ذاته، وفي موقف رسمي واضح من قبل الحكومة التركية، أوضح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال زيارة لبروكسل في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، أن تركيا قد تضطر إلى إعادة النظر في دعمها لخط أنابيب غاز نابوكو الاستراتيجي إذا رفض الاتحاد الأوروبي عدم تجميد محادثات الانضمام في فصول التفاوض المهمة كفصل الطاقة(٨٣). جاء هذا البيان في وقت الذي كان فيه الاتحاد الأوروبي حذرا للغاية بشأن أمن واستقرار خطوط العبور. ولذلك، فإن هذا الموقف قد أثار المزيد من الأسئلة حول المساهمات الممكنة لنابوكو في أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ذاته يربط خط الأنابيب بالمصالح أكثر من الفوائد الاقتصادية. هذا واضح بشكل خاص في مثال اعتراض الاتحاد الأوروبي أو على الأقل التحفظ على إمدادات الغاز الإيراني المراد توصيله إلى خط أنابيب نابوكو. الى جانب ذلك بدا الاتحاد الأوروبي يميل إلى ربط التعاون في مجال الطاقة وعضوية الاتحاد عندما قال رئيس المفوضية باروسو بأن "تركيا يمكن أن تكون في الواقع شيئاً ما هو في مصلحة جميع المواطنين الأوروبيين: تعاون جيد في شؤون الطاقة"(٨٤).

إن هذا النوع من الاستراتيجية الذي يأخذ شكل المساومات على نحو متزايد يسيس التعاون في مجال الطاقة ويلقي بظلاله على المنافع الاقتصادية المتبادلة المكتسبة من كلا الجانبين. بدلا من ذلك، فإن نهج السوق الموجه الذي تركز على المنافسة وزيادة الترابط بين الاتحاد الأوروبي وتركيا سيشكل في الغالب الأرضية التي يقوم عليها تعاون قوي في مجال الطاقة. في هذا الميدان، إن فتح فصل الطاقة في المفاوضات يمكن أن يوفر قوة دفع مهمة من إذ زيادة المواءمة بين سوق الغاز الداخلية في الاتحاد الأوروبي مع تركيا. علاوة على ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى تركيا كمجرد طريق عبور يمكن تجاوزه. مع إمكانات مثل ارتفاع نمو الطلب على الهيكلية المحتملة، وجغرافية الإمداد المؤاتية والبنية التحتية، والعمود الفقري لنقل واسع النطاق، فإن سوق الغاز التركي يمكن أن يكون محطة غاز هامة وجزءا مهما من سوق الغاز الداخلية في الاتحاد الأوروبي(٨٥).

الخاتمة

إن المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي آخذة في الارتفاع في جميع أنحاء أوروبا. المناقشات متواصلة حول كيفية التعامل مع أمن الطاقة. ومع ذلك، يسود نهجان مختلفان. يزعم بعض المحللين أن الاتحاد الأوروبي يجب ان يلتزم بمبادئ السوق أثناء التعامل مع مشاكل أمن الامدادات. وأعربوا عن أن هذا نوع من الاستراتيجية ينسجم مع قدرات الدعم الإداري والتشغيلي والتنظيم الهيكلي للاتحاد الأوروبي. ويعتقد آخرون أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يتخذ موقفا أكثر حزما تجاه تأمين إمدادات الطاقة من خلال جعل سياسة الطاقة واحدة من الدعائم التي تقوم عليها السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

اللجنة تتخذ في الواقع خطوات تشمل كل من الاستراتيجيتين. فمن جهة، تحاول زيادة موثوقية سوق الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي، للتغلب على أزمات الإمدادات على المدى القصير. التوجيه ٦٧/٢٠٠٤ يتضمن قواعد في حالة حصول أزمة إمداد الغاز إدخال مسؤوليات عن كل من اللجنة والدول الأعضاء. من ناحية أخرى، يبدو أن الاتحاد الأوروبي على استعداد لإجراء بعض المبادرات الاستراتيجية على الجغرافيا السياسية للطاقة. ومن شأن هذا النهج ان ينطوي على الاستخدام واسع النطاق لل(TEN-E) لتعزيز مكانتها في بعض مشاريع خطوط الأنابيب الحيوية.

من الواضح أن المخاطر التي يواجهها الاتحاد الأوروبي تتجاوز حدود سوق الطاقة الداخلية. في هذا السياق تشير التوقعات في المستقبل المنظور إلى أن طلب الاتحاد الأوروبي للغاز سيرتفع والإنتاج المحلي

سينخفض. وهذا يتطلب المزيد من استيراد الغاز الطبيعي المسال على حد سواء. وتقع المخاطر الجيوسياسية في أكثر من موقع لإنتاج الغاز في البلدان غير المستقرة سياسيا بوصفها أكثر التحديات التي تواجه امن الطاقة. حقيقة أن توزيع المخاطر من امدادات الغاز في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي ليست متجانسة فيما بين الدول الأعضاء يقيد العمل المشترك في هيئات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإنه ليس من النادر أن تتبع الدول الأعضاء سياسات تتناقض مع سياسات الدول الأعضاء الأخرى أو حتى مع الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى تعتمد معظم استيرادات أوروبا للغاز الطبيعي على روسيا، مما يثير مخاوف في الاتحاد الأوروبي؛ فروسيا تسيطر على حصة كبيرة في استيرادات الغاز في الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن ترتفع. يبدو من الواضح أن الاتحاد الأوروبي يحتاج لموازنة النفوذ الروسي من خلال تنويع توريد مصادر الغاز، وينبغي أن تتحقق مسارات بديلة للغاز بجعل حل وسط بين ظروف العمل والإرادة السياسية.

إن ضعف سياسة الطاقة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع اعتماد أوروبا في استيراداتها على روسيا يشكل تحديا رئيساً لصانعي السياسة في الاتحاد الأوروبي. تحاول روسيا تعميق هذا الضعف من خلال اتفاقيات الغاز الثنائية مع الدول المستهلكة الأوروبية الكبرى مثل ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا وبلجيكا. إذا استمر هذا الاتجاه، فيمكن لروسيا تعزيز مكانتها وفرض شروطها في مفاوضات الغاز مستقبلا، لذلك فإن الحفاظ

على سياسة مشتركة للطاقة في الاتحاد الأوروبي يعد ضرورة قصوى لمواجهة التحدي الروسي في مجال الطاقة.

من جهتها، يبدو أن تركيا ماضية في تعزيز مكانتها باعتبارها شريان غاز جديد بين المناطق الغنية بالموارد وأوروبا. وقد تم الانتهاء من بعض خطوط أنابيب النفط والغاز وبالفعل تعمل بنجاح ولكن بعضا منها متوقع أن تنجز لاحقا. علاوة على ذلك، كانت تركيا تسير على المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي للحصول على عضوية كاملة وهذا يمكن أن يكون حافزا لمزيد من التعاون وأعمق بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشأن مسائل الطاقة. وتشير عملية الإصلاح الأخيرة على قطاعات الكهرباء في تركيا إلى أن سوق الطاقة التركية في طريقها لتحقيق التكامل مع السوق الداخلية للغاز في للاتحاد الأوروبي. ويمكن لهذا التطور أن يخلق أساساً كبيراً لهدف تركيا في أن تصبح مركزا للطاقة مندمج مع أسواق الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن هذا النوع من النهج يجب أن يكون نقطة انطلاق لأي إطار تعاون طويل الأمد. ومن شأن سوق الطاقة يعمل بشكل جيد في تركيا أن يقدم للاتحاد الأوروبي ظروف سوق موثوق بها وضرورية تكون بمثابة ضمانة لأمن الطاقة.

الهوامش والمصادر

(١) "موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة ٢٠١٢"، ١٢-١٣ شباط، ٢٠١٢:

- http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2012/5/23%20energy%20forum%20report/energy%20forum%20report_arabic.pdf

(2) AYŞEGÜL TABAK, THE EU ENERGY SECURITY CONSIDERATIONS AND TURKEY'S POSSIBLE MEMBERSHIP ,A Master's Thesis, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara , April 2009, p.13: http://www.thesis.bilkent.edu.tr/0003755.pdf

(3) *Ibid; Jan H* .Kalicki ,and David L. Goldywn (eds) ,Energy &Security. Washington :*Woodrow Wilson International Center Press*, 2005.

(4) TABAK , Op. cit, p. 14.

(5) Daniel Yergin, "Ensuring Energy Security," Foreign Affairs, Vol. 85, No.(2), March/April 2006:
- http://www.foreignaffairs.com/articles/61510/daniel-yergin/ensuring-energy-security

(6) Winrow ,M. Gareth June 2007. "Geopolitics and Energy Security in the Wider Black Sea Region ", S*outheast European and Black Sea Studies* ,Vol. 7, No. 2, p .219.

(7)) Yergin ,Op. cit .

(8)) *Ibid*.

(9) TABAK, Op. cit, pp. 15016.

(10) Hakan KAYSI, "ENERGY SECURITY OF THE EUROPEAN UNION AND TURKEY'S ROLE", *Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi* , Cilt: 10, No:2 (Yıl: 2011) ,s.65.

(11) Nigel Harris and Mary Jackson, "A picture of the European gas trading market in 2005", 19 February 2009, P.1: http://www.kingstonenergy.com/eugas0805.pdf

(12) KAYSI ,Op. cit ,p.66.

(13) Directive 2003/55/EC of the European Parliament and of the Council of 26 June ٢٠٠٣ concerning common rules for the internal market in natural gas:

- http://europa.eu/legislation_summaries/energy/internal_energy_market/l27077_en.htm

(14) KAYSI ,Op. cit, p.66.

(15) Arianna Checchi Arno Behrens Christian Egenhofer, "Long-Term Energy Security Risks For Europe: A Sector-Specific Approach", CEPS Working Document, No:309, Brussels , January 2009, p.23:

- http://www.ceps.eu/book/long-term-energy-security-risks-europe-sector-specific-approach

(16) KAYSI ,Op. cit, p.66; Jonathan Stern, "Security of European Natural Gas Supplies. The Impact of Import Dependence and Liberalization", The Royal institute of International Affairs, London, 2002, p.5

(١٧) أنشئ فريق تنسيق الغاز لتسهيل التنسيق الأمني حول إجراءات الإمداد من قبل الجماعة في حالة حدوث تعطل كبير في الامدادات. يمكن لهذه المجموعة أن تساعد أيضا الدول الأعضاء في تنسيق التدابير المتخذة على الصعيد الوطني.

(18) KAYSI ,Op. cit, p.67.

(١٩) يسرا الشرقاوي، "معاهدة لشبونة..الدستور الأوروبي سابقاً"، مجلة السياسة الدولية، ٢/٨/٢٠١١:
www.siyassa.org.eg/News/1662.aspx (تم الوصول اليه في ٣/٣/٢٠١٨)

(20) KAYSI ,Op. cit, p.67.

(21) Christian Egenhofer and Arno Behrens, "Two sides of the same coin? Securing European energy supplies with internal and external policies", paper presented at the Vijverberg Session on Energy ,Center For European Policy Studies, Brussels, 20 May 2008, p.5

(22) " Mandil: Energy solidarity 'still just words", 10 February 2009:

- http://www.euractiv.com/en/energy/mandil-energy-solidarity-just-words/article-179254

(23) KAYSI ,Op. cit, p.٦٨.

(24) Loyola de Palacio, "Reforming the Gas Market", Jan H. Kalicki and David L.Goldwyn) Eds.) Energy and Security: Toward a New Foreign Policy Strategy, Baltimore ,Johns Hopkins University Press, 2005, p. 180.

(25) Aurelia Mane-Estrada, "European energy security: Towards the creation of the geo-energy space" Energy Policy 34, 2006, p.3776.

(26) KAYSI ,Op. cit, p.69.

(27) Michelle Michot Foss, "Natural Gas Industry, Energy Policy in", Encyclopedia of Energy ,Volume 4, Elsevier Press, 2004, p.222.

(28) European Commission, "Towards a Secure, Sustainable and Competitive European Energy Network", Green Paper, COM(2008) 782 final, Brussels.

(29) Checchi et al, op cit., p.3.

(30) Natural Gas Consumption in EU27, Turkey and Switzerland in 2009, Brussels ,EUROGAS, 11 March 2010.

(31)"The row between Russia and Ukraine: Pipe Down", The Economist, 10 January 2009.

(32) European Commission, European Energy and Transport Trends to 2030 – Update ,٢٠٠٧ Directorate General for Energy and Transport, April 2008, p.74.

(33) Jan Kjärslad and F. Johnsson, "Prospects of the European gas market", Energy Policy 35, 2007, p.869.

(34) European Commission, "European Energy and Transport Trends …", op cit ,.p.74.

(35) KAYSI ,Op. cit, p.70.

(36) Kjärslad and Johnsson, op cit., p.887.

(37) *Ibid* .

(38) The Gas Supply Outlook for Europe: The Roles of Pipeline and LNG, The Hague ,Clingendael International Energy Programme, CIEP, August 2008, p.26.

(39) Perspectives on Caspian Oil and Gas Development, IEA Working Paper Series, Directorate of Global Energy Dialogue, Paris, International Energy Agency, 2008, p.16.

(40) KAYSI ,Op. cit, p.70.

(41) *Ibid* ,p.71.

(42) Daniel Gros, "The money benefits of diversification" in Katinka Barysch (ed.), Pipeline ,Politics and Power: The Future of EU-Russia Energy Relations , ,*Center for European Reform* ,London, October 2008, p.80-81:

- http://www.cer.org.uk/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2011/rp_851-271.pdf

(43) Natural Gas Demand and Supply: Long Term Outlook to 2030, Brussels, EUROGAS ,November 2007, p.7

(44)"The Gas Supply Outlook for Europe: The Roles of Pipeline and LNG", op cit., p.63.

(45) KAYSI ,Op. cit, p.72.

(46) Turkey: 2005 Review, Energy Policies of IEA Countries, Paris, International Energy Agency, 2005, p.107.

(47) KAYSI ,Op. cit, p.٧٣.

(48) *Ibid* ,p.74.

(49) *Ibid*.

(50) Turkey: Gas Sector Strategy, ESMAP Technical Paper 114/07, Washington, Energy Sector Management Assistance Program (ESMAP), 2007, p.44.

(51) KAYSI ,Op. cit, pp.73-74.

(52) Volkan Ozdemir, "Turkey's Role in European Energy Security" in Svante Cornell and Niklas Nilsson (eds.), Europe's Energy Security: Gazprom's Dominance and Caspian Supply Alternatives, Stockholm & Washington: CACI & SRSP Joint Center, 2008, p.99

(53) Perspectives on Caspian Oil and Gas Development, op cit., p.68.

(54) KAYSI ,Op. cit, p.٧٤.

(55) Ibid, p. 65.

(56) John Roberts, "The Turkish Gate: Energy Transit and Security Issues", CEPS EU-Turkey Working Papers, No. 11, 1 October 2004, p.6

(57) Nicklas Norling, op cit., p.39.

(58) Dimitrios Mavrakis et al., "An assessment of the natural gas supply potential of the south energy corridor from the Caspian Region to the EU", Energy Policy 34 ,٢٠٠٦ ,p.1676.

(59) KAYSI, Op. cit, p.75.

(60) Perspectives on Caspian Oil and Gas Development ,Op cit., p.41.

(61) KAYSI, Op. cit, p.76.

(62) Katinka Barysch" , Turkey's role inEuropean energy security ,"Center For European Reform ,London, UK, 2011, p.2.

(63) John Daly, 'EU missing opportunity to use Turkey as reliable energy corridor', Jamestown Foundation Eurasia Daily Monitor, March 26th, 2007.

(64) KAYSI, Op. cit, p.75.

(65) *Ibid* ,p.75-76.

(66) "Blue Stream gas pipeline suspended till July 6 ,"Caspian Barrel:٢٠١٤/٠٧/٤ ,

- caspianbarrel.org/az/2014/07/blue-stream-gas-pipeline-suspended-till-july-6 /

(67) "Baku-Tbilisi-Ceyhan Oil Pipeline", Adnan Tuncel: http://adnantuncel.com/pipeline.html

(68) John Roberts,'Testimony concerning Russia ,the Caspian and the EU from an energy security perspective' for the House of Commons foreign affairs committee enquiry into 'Global security: Russia', May 2007.

(69)"Turkey's Energy Strategy ,"Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs: http://www.mfa.gov.tr/turkeys-energy-strategy.en.mfa

(70) *Ibid*.

(71) *Ibid*.

(٧٢) "خط أنابيب نابوكو: اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة"، الاقتصادية، ٢٠٠٩/٧/٢٥: http://www.aleqt.com/2009/07/25/article_255824.html (تم الوصول اليه بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣)

(٧٣) ناجي ملاعب، "شرايين النفط والغاز بين الشرق والغرب: حرب باردة جديدة"، موقع الأمن والدفاع العربي، ٢٠١٧/٤/١١: http://sdarabia.com/?p=47154

(٧٤) "توقيع اتفاق نابوكو في تركيا"، الجزيرة نت، ٢٠٠٩/٧/١٣:
www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/7/13/
(تم الوصول اليه بتاريخ ٢٠١٨/٣/٣)

(٧٥) إيرتم، "العلاقات التركية–الروسية..."، المصدر السابق.

(٧٦) "توقيع اتفاق نابوكو في تركيا"، المصدر السابق.

(٧٧) إيرتم، "العلاقات التركية–الروسية..."، المصدر السابق.

(78) OZBAY, Op. cit, p.77.

(79) " Turkey's Energy Strategy ,"Republic if Turkey ,Ministry of Foreign Affairs :
http://www.mfa.gov.tr/turkeys-energy-strategy.en.mfa

(80) Julian Horn-Smith, "Turkey: Trade and EU Accession", Adam Hug (ed.), Turkey in Europe: The Economic Case for Turkish Membership of the European Union, London, The Foreign Policy Center, 2008 ,p.51.

(81) KAYSI ,Op. cit, p.77.

(82) *Ibid*.

(83) "Turkey plays energy card installed EU accession talks", 20 January 2009:
http://www.euractiv.com/en/enlargement/turkey-plays-energy-card-stalled-eu-accessiontalks/article-178623

(84) "Energy pushes Turkey and EU closer", 9 January 2009, http://www.nytimes.com/2009/01/19/world/europe/19iht-turkey.4.19499151.html

(85) KAYSI ,Op. cit, p.78.